المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

التقرير السنوي الثامن عشر
2022

آذار

2023

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المساهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازناتها وجداول تشكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها

قيمنا الجوهرية

الشمولية

المساءلة

التشاركية

العدالة

والمسؤولية المجتمعية

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	**5**
استراتيجية دائرة الموازنة العامة	**6**
خدمات دائرة الموازنة العامة: - برنامج الادارة والخدمات المساندة - برنامج تطوير منهجية الموازنة	**9** **9** **10**
إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2022	**13**
آلية اعداد الموازنة العامة	**23**
الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة	**24**
التطلعات المستقبلية	**25**
مفاهيم مستخدمة	**26**
الملحق الاحصائي	**27**

تقديم

إنه لمن دواعي سروري أن اقدم لكم الإصدار الثامن عشر من التقرير السنوي لدائرة الموازنة العامة الذي يسلط الضوء على أهم إنجازات الدائرة التي تحققت خلال عام 2022، والتي كان من أبرزها صدور قانون رقم (2) لسنة 2023 قانون معدل لقانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ويقرأ مع القانون رقم (13) لسنة 2021، ليأخذ بعين الاعتبار التعديلات الدستورية المتضمنة إلغاء قانون موازنات الوحدات الحكومية ودمج موازنات الوحدات الحكومية في قانون الموازنة العامة، إضافة إلى إجراء تحديثات على وثيقة قانون الموازنة العامة تضمنت إبراز القطاعات والأولويات المراعية للنوع الاجتماعي والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة والتغير المناخي، إضافة إلى تبني الدائرة آلية جديدة لإحتساب مخصصات النوع الاجتماعي والطفل ضمن برامج الانفاق في الموازنة.

ويعطي التقرير لمحة عن استراتيجية دائرة الموازنة العامة والخدمات التي تقدمها الدائرة في سبيل تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى أبرز انجازات الدائرة في مجال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والتطلعات التي تسعى لتحقيقها في سبيل مواصلة التطوير والتحسين على طبيعة عملها بما يعزز من الإدارة المالية العامة.

وفي الختام، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع الزميلات والزملاء العاملين في دائرة الموازنة العامة على أدائهم المتميز، آملاً ببذل المزيد من الجهد والعطاء لتستمر المسيرة ويستمر أردننا الحبيب في تحقيق المزيد من الانجازات والرفاه للمواطنين تحت راية مليكنا المفدى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق،

مدير عام دائرة الموازنة العامة

مجدي فيصل الشريقي

إستراتيجية دائرة الموازنــة العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد خطتها الاســتراتيجية للأعوام (2020-2022) اســتناداً الى رؤية الأردن 2025 والقوانين والأنظمة والتشـريعات الناظمة لعمل الدائرة والاخذ بعين الاعتبار متطلبات جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشـفافية، وتأتي هذه الاسـتراتيجية لتحقيق المزيد من الانجازات واسـتكمال البناء على ما تم تحقيقه ضـــمن العديد من المجالات التي تقع ضـــمن نطاق عمل دائرة الموازنة العامة، أبرزها تعزيز موقع المملكة على الخارطة الاقليمية في مجال ادارة الموازنة العامة.

وقد تضمنت الخطة، الأولويات والمحاور للمرحلة المقبلة والهادفة إلى تجسيد رؤية الدائرة المتمثلة في **" موازنة عامة شـفافة تعزز أركان التنمية المسـتدامة"**، وتحقيق رسـالتها التي تمثلت في **" تخصـيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منـهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المســاهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازناتها وجداول تشــكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشــاريع والأنشــطة الخاصة بكل منها".**

وتسـعى دائرة الموازنة العامة في خطتها الاسـتراتيجية للأعوام (2020-2022) إلى المسـاهمة في تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

1- تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة أفضل لجميع المواطنين.
2- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر.
3- تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية.

وللمسـاهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المذكورة، فقد تضـمنت الخطة عدداً من الأهداف الاسـتراتيجية التي تسـعى الدائرة إلى تحقيقها تمثلت فيما يلـــي:

1- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
2- تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الانفاق العام.
3- الموائمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.
4- رفع كفاءة الاداء المؤسسي.
5- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.

كذلك تضمنت الخطة الاستراتيجية الانشطة التالية:

- اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وفق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.
- ضبط وترشيد النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- نشر مشاريع وقوانين الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوظائف على الموقع الإلكتروني للدائرة.
- اصدار دليل المواطن للموازنة العامة سنوياً.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي لضمان استخدامه في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد.
- تحديد السقوف المالية للمحافظات ورصد المخصصات المالية لها.
- المساهمة في مراجعة معادلة ومعايير تحديد السقوف الرأسمالية للمحافظات وتحديثها إن تطلب الأمر وحسب المستجدات.
- المساهمة في اعداد وتنفيذ برامج بناء قدرات المحافظات بما يتناسب مع التوجه الحكومي في تطبيق نهج اللامركزية.
- إعداد نظام وجداول تشكيلات الوظائف للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- اعداد تقرير شهري حول حركات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية لإلغاء ودمج بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.
- رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية.
- المحافظة على سلامة بيئة العمل الداخلية.
- متابعة وتطوير الأنظمة العاملة في الدائرة.
- متابعة وتطوير البنية التحتية الإلكترونية للدائرة.
- دعم الابداع والتميز(توظيف نتائج تقارير تقييم جائزة الملك عبد الله للتميز في اعداد خطط تحسينية ومتابعة تنفيذها) .
- اعداد تقرير نصف سنوي لمتابعة تنفيذ خطط عمل المديريات والوحدات التنظيمية.
- اعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- مشاركة الدائرة في جوائز التميز والابداع والابتكار.

- الرقابة والتدقيق المالي والإداري والفني والضبط على مختلف الأنشطة واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لتصويب المخالفات وفق التشريعات السارية.

كما تستند الخطة الاستراتيجية الى مجموعة من القيم الجوهرية تتمثل **بالشمولية، المساءلة، التشاركية، العدالة والمسؤولية المجتمعية.**

ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة تقوم الدائرة بتنفيذ برنامجين رئيسيين هما برنامج " **الإدارة والخدمات المساندة"** وبرنامج **"تطوير منهجية الموازنة"**، وسيتم تفصيلهما لاحقاً.

الأهداف الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة ومؤشرات قياس الأداء

الأهداف الاستراتيجية	مؤشر قياس الآداء	القيمة الفعلية 2020	القيمة الفعلية 2021	تقييم ذاتي أولي 2022
المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة	نسبة انحراف مقدر النفقات العامة عن الفعلي	%4.1	%2.5	%0.9
تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام	نسبة تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات ضمن الإطار المالي متوسط المدى	%85	%87	%87.5
	ترتيب الأردن في مؤشر الموازنة المفتوحة وفقاً لاستبيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية	61	61	63
الموائمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة	معدل الوظائف المحدثة إلى الشواغر الملغاة	%93.6	%85	%100
رفع كفاءة الأداء المؤسسي	نسبة رضا متلقي الخدمة	% 89	%91	%91
المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات	نسبة النفقات الرأسمالية المخصصة للمحافظات الى اجمالي النفقات الرأسمالية الحكومية	%8.9	%8.0	%5.9

وتجدر الإشارة، إلى أن دائرة الموازنة العامة قد انتهت من اعداد خطتها الاستراتيجية للأعوام (2023 – 2025)، وتم نشرها على موقع الدائرة الالكتروني، وتم الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد الاستراتيجية الجديدة تطورات بيئة عمل الدائرة بما فيها التشريعات الناظمة والأولويات والتوجهات والخطط الحكومية الهادفة إلى تعزيز عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو وتحسن مؤشرات المالية العامة، وتضمنت الاستراتيجية الجديدة تحديد الأولويات والاهداف الوطنية التي ترتبط بعمل الدائرة وإعادة رسم مسارها الاستراتيجي في ضوء تطورات بيئة العمل.

خدمات دائرة الموازنة العامة

انطلاقا من الحرص على تحقيق رســـالة وأهداف دائرة الموازنة العامة، تقوم الدائرة بتقديم الخدمات وتنفيذ المهام والواجبات المنوطة بها لتغطي كافة نشـــاطاتها على نحو يؤدي الى الحد من التداخل في المهام والازدواجية في الواجبات بين المديريات والوحدات المختلفة، وتتوزع الخدمات التي تقدمها الدائرة على برنامجين رئيسيين وهما:

1- برنامج الادارة والخدمات المساندة:

يهدف هذا البرنامج الى تقديم كافة الخدمات الادارية والمالية المســـاندة لموظفي الدائرة في مختلف المديريات والوحدات وللشركاء ولمتلقي الخدمة، ويتضمن هذا البرنامج نشاط **"الخدمات الادارية والمساندة"**، ويرتبط بالهدف الاستراتيجي التالي:

- رفع كفاءة الآداء المؤسسي.

اما عن الخدمات التي يقدمها البرنامج، فهي على النحو التالي:

1. توفير البنية التحتية الملائمة للموظفين.
2. تنظيم كافة الشؤون الادارية والمالية للدائرة والبيانات المتعلقة بها.
3. إعداد الخطة التدريبية لموظفي الدائرة.
4. تطوير وتحديث انظمة وبرمجيات الحاسوب.
5. عقد ورش عمل.
6. طباعة كافة الوثائق المتعلقة بالدائرة.

وتناط مهمة الإشـــراف على تنفيذ برنامج **"الإدارة والخدمات المســـاندة"** بمســـاعد المدير العام للشـــؤون الادارية والمالية، ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بكل من مديرية الشـــؤون الادارية والمالية، ومديرية الحاســـوب، ووحدة الرقابة الداخلية، ووحدة تطوير الاداء المؤسسي، وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر بنحو 69 موظفاً لعام 2022.

2- برنامج تطوير منهجية الموازنة:

يهدف هذا البرنامج الى تعميق تطبيق المنهجيات والمفاهيم العالمية المعاصـــرة في ادارة الموازنة، مثل الإطار المالي متوسط المدى، والموازنة الموجهة بالنتائج، وتطبيق خارطة الحسابات، ويتضمن هذا البرنامج نشاط **"إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية ونظام تشـكيلات الوظائف"** ومشـروع **"تعزيز تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج"**، ويرتبط بأربعة أهداف استراتيجية، وهي:

- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
- الموائمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.
- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.

اما الخدمات التي يقدمها هذا البرنامج فهي على النحو التالي:

- تحضـير مشـروع قانون الموازنة العامة ومشـروع قانون موازنات الوحدات الحكومية، وذلك من خلال اعداد ومراجعة السقوف المالية الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والسقوف النهائية للمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية، واعداد تعميم الموازنة العامة متضمناً تلك السقوف والطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات تزويد الدائرة بمشـروعات موازناتهم للمدى المتوسـط وجداول تشـكيلاتهم، إضافة الى مناقشة مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تمهيداً لإعداد اطار الانفاق متوسط المدى والإطار المالي متوسط المدى.
- اصدار بلاغ اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية.
- متابعة اقرار مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية.
- تنفيذ ومتابعة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وذلك من خلال أدوات تنفيذ الموازنة مثل (الامر المالي العام، الامر المالي الخاص، الحوالات المالية، حوالة نقل العهدة، مسـتند الالتزام المالي، المناقلات المالية، الموقف المالي).
- احداث مادة أو بند او برنامج أو مشروع جديد في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

- اصدار ملحق موازنة في حال تطلب الامر ذلك.
- اصدار نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- اصدار دليل المواطن للموازنة العامة.
- ابداء الرأي في البيانات المالية الختامية للوحدات الحكومية والمؤسسات العامة وموازنات بعض المؤسسات غير المدرجة في قانون موازنات الوحدات الحكومية.
- تقديم الاستشارات وإبداء الرأي حيال العديد من القضايا المالية والادارية.

وتناط مهمة الإشـراف على تنفيذ برنامج " **تطوير منهجية الموازنة**" بمسـاعد المدير العام للشـؤون الفنية، ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بكل من مديريات قطاعات الموازنة ومديرية الدراسـات، وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر بنحو 79 موظفاً لعام 2022.

ويبين الشكل التالي المخصصات المالية المعاد تقديرها لدائرة الموازنة العامة للعام 2022:

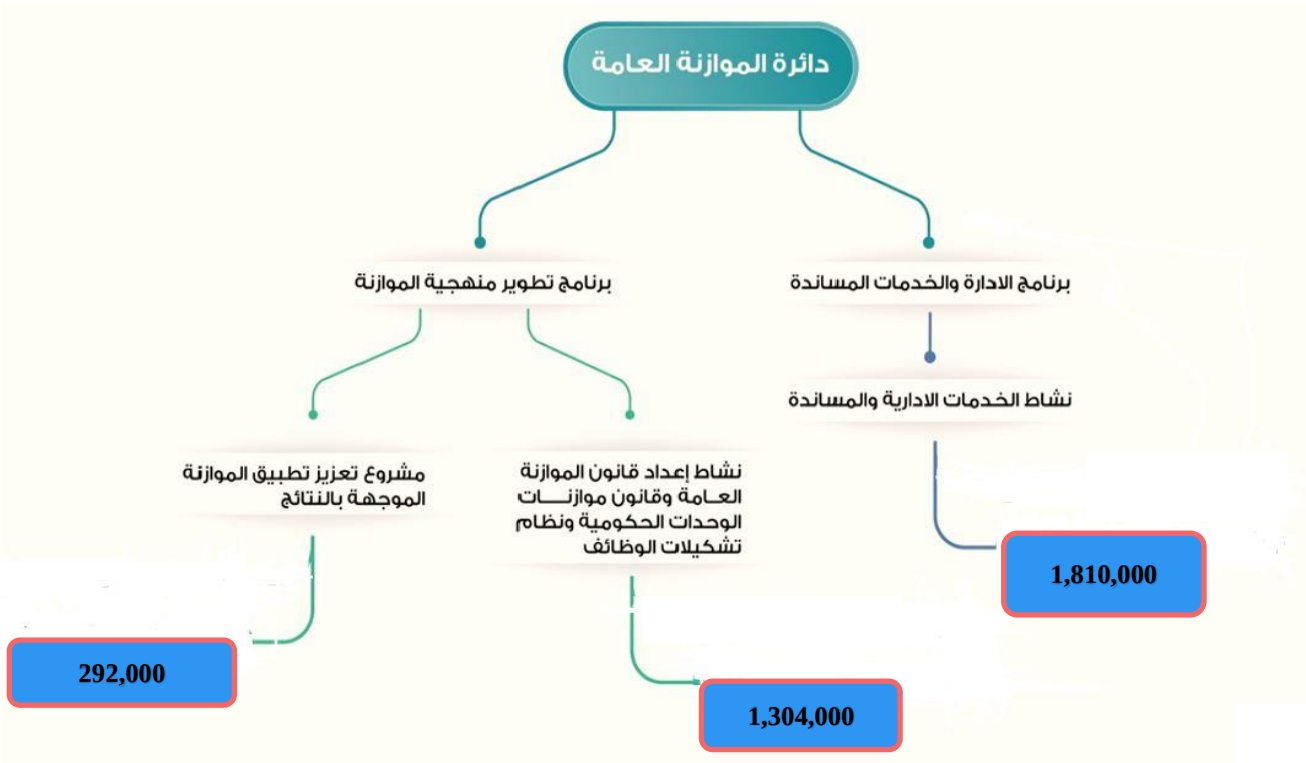

ويظهر المخطط التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة متضمناً مختلف المديريات والوحدات العاملة في عام 2022.

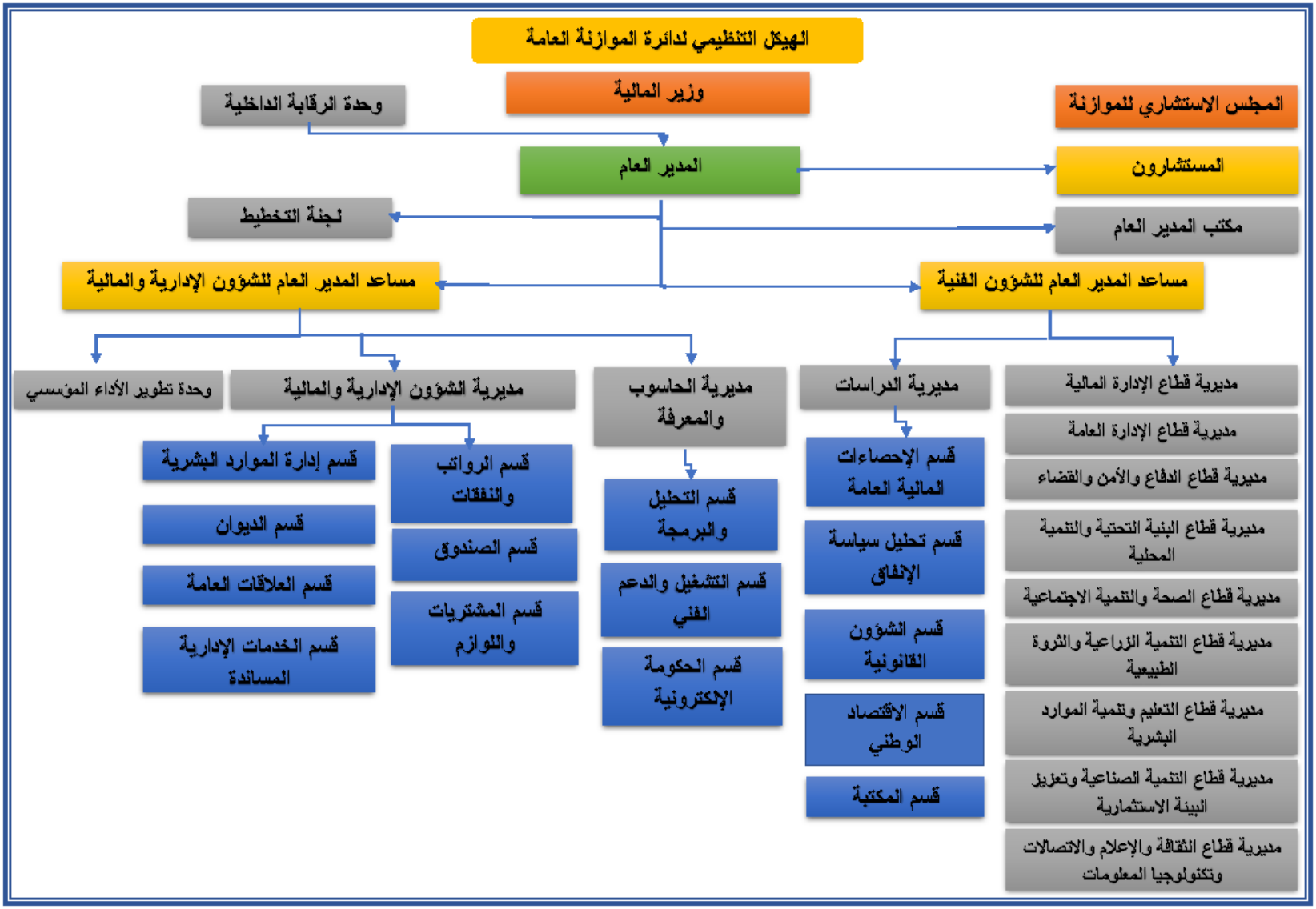
الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة
وزير المالية
وحدة الرقابة الداخلية
المجلس الاستشاري للموازنة
المدير العام
المستشارون
لجنة التخطيط
مكتب المدير العام
مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية
مساعد المدير العام للشؤون الفنية
وحدة تطوير الأداء المؤسسي
مديرية الشؤون الإدارية والمالية
مديرية الحاسوب والمعرفة
مديرية الدراسات
مديرية قطاع الإدارة المالية
قسم إدارة الموارد البشرية
قسم الرواتب والنفقات
قسم الديوان
قسم الصندوق
قسم العلاقات العامة
قسم المشتريات واللوازم
قسم الخدمات الإدارية المساندة
قسم التحليل والبرمجة
قسم التشغيل والدعم الفني
قسم الحكومة الإلكترونية
قسم الإحصاءات المالية العامة
قسم تحليل سياسة الإنفاق
قسم الشؤون القانونية
قسم الاقتصاد الوطني
قسم المكتبة
مديرية قطاع الإدارة العامة
مديرية قطاع الدفاع والأمن والقضاء
مديرية قطاع البنية التحتية والتنمية المحلية
مديرية قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
مديرية قطاع التنمية الزراعية والثروة الطبيعية
مديرية قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية
مديرية قطاع التنمية الصناعية وتعزيز البيئة الاستثمارية
مديرية قطاع الثقافة والإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2022

أولاً: إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية

- متابعة إقرار مشـــروع قانون الموازنة العامة ومشـــروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للســـنة المالية 2022، حيث تم نشر القانونين في الجريدة الرسمية بتاريخ 2022/3/9 العدد (5775).
- إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023، وتم الأخذ بعين الاعتبار رصد المخصصات المالية اللازمة للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصـــادي (2023-2025)، والبرنامج التنفيذي لخارطة تحديث القطاع العام (2023-2025)، كما تم استحداث فصل وزارة الاتصال الحكومي ورصد المخصصات المالية اللازمة لها وبما يمكن من تحقيق تطلعات الحكومة في وضع سياسة عامة للإعلام والاتصال الحكومي ترتكز إلى مبادئ الالتزام بنصـوص الدسـتور الأردني كضـامن لحريّة التعبير عن الرأي، كما تم اسـتحداث فصـل المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية ورصد المخصصات المالية اللازمة له لتعزيز ممارسات الصحة العامة في مجال الوقاية من الاوبئة والاستعداد لمواجهتها.

ثانياً: إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

- متابعة إعداد مشـــروع نظام تشـــكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2022 وقد تم إقراره بموجب نظام رقم (42) لسـنة 2022 نظام تشـكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسـنة المالية 2022، وتم نشر النظام في الجريدة الرسمية بتاريخ 2022/8/16 العدد (5810).
- البدء بإعداد مشـروع نظام تشـكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2023، بالتزامن مع اعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023.

ثالثاً: تنفيذ قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية

متابعة تنفيذ قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية من خلال تطبيق احكام القانونين، واصـــدار الأوامر المالية العامة والخاصـــة والحوالات المالية والمناقلات المالية ومســـتندات الالتزام المالي وحوالات نقل العهدة، ومتابعة ودراسة المواقف المالية.

رابعاً: إعداد تقارير حول تقييم أداء المالية العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد تقارير ربعية حول أداء المالية العامة خلال عام 2022، تتضـــمن تقييم أداء المالية العامة خلال عام 2022 مقارنة مع عام 2021.

خامساً: الرد على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب واللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان

التنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للإجابة على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب وتوصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان حول مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022 من خلال مصفوفة تم اعدادها لهذه الغاية، وتزويد مجلسي النواب والاعيان بنسخة منها.

سادساً: أهم التطورات المتعلقة بتطبيق المفاهيم والمنهجيات الحديثة في ادارة الموازنة

- أقرّ مجلس الوزراء مشروع قانون معدل لقانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية لسنة 2022 والذي هدف بشكل رئيسي إلى الأخذ بعين الاعتبار إلغاء قانون موازنات الوحدات الحكومية وذلك انسجاماً مع التعديل على المادة (112) من الدستور الاردني التي نصت علي ما يلي: " يقدم مشروع قانون الموازنة العامَّة متضمناً موازنات الوحدات الحكومية الى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيه وفق أحكام الدستور".
- قامت الدائرة بإعداد دليل التغييرات الجديدة على وثائق إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023 وتم نشره على الموقع الالكتروني للدائرة متضمناً شكل وطبيعة التغييرات على النماذج الجديدة وتعريفات واضحة للبنود المستجدة مما يسهل عملية اعداد مشروع القانون وتحقيق الغاية المنشودة من التغييرات، وتم إعداد مشروع قانون الموازنة العامَّة للسَّنة المالية 2023 متضمناً موازنات الدوائر والوحدات الحكومية دون دمج البيانات المالية المتعلقة بالإيرادات والنفقات وعجز الموازنة لها.
- تماشيا مع الرؤية الحكومية في توفير خدمات وأنظمة حكومية رقمية متكاملة وموثوقة ترفع من كفاءة الجهاز الحكومي، قامت دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية وبالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)/ مشروع ادارة المالية العامة (PFMA) باطلاق واجهة الرابط الالكتروني للوحدات الحكومية لتكون مسارا مؤتمتا مسانداً للاجراءات الحالية يهدف الى توفير خدمات الكترونية موجهة للوحدات الحكومية. حيث تم تطبيق واجهة الرابط الالكتروني للوحدات الحكومية على مرحلتين، الأولى تتضمن توفير خدمة تقديم المواقف المالية بحيث تمكن كل وحدة حكومية من تعبئة بياناتها المالية شهرياً واعتمادها قبل ارسالها الى المعنيين في وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة، أما الخدمة الثانية فتمكن الوحدات الحكومية من التواصل مع محلل الموازنة المعني والحوار الكترونيا حول تنفيذ المناقلات بحسب مواد قانون الموازنة العامة.
- قامت دائرة الموازنة العامة وبالتعاون مع مشروع إدارة المالية العامة والإدارة (PFMA) بعقد ورشة تدريبية لموظفي الدائرة المعنيين بإعداد الموازنة والمعنيين في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بهدف تعزيز وتطوير منهجية اعداد وتنفيذ الموازنة العامة لعام 2023، وللمساعدة في تحقيق مستوى افضل من الكفاءة والفاعلية لاوجه الانفاق العام وضمان انسجامه مع الأولويات الوطنية، ولتعميق مفهوم الموازنة الموجهة

بالنتائج وتحقيق المزيد من الانسجام بين الموازنة العامة والتخطيط الاستراتيجي، بالاضافة الى اهمية تعزيز وتطوير الاجراءات المتعلقة باعداد الموازنة العامة في ضوء التعديل على المادة (112) من الدستور الأردني.

سابعاً: تعزيز حقوق الانسان في المملكة

تحرص الحكومة على تضمين قانون الموازنة العامة السنوي المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي من شأنها حماية حقوق الانسان في المملكة والمتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه وغيرها من الحقوق لكافة فئات المجتمع بما فيهم الاشخاص ذوي الاعاقة والفئات الهشة، وفي إطار إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023، فقد تم توجيه جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان وعلى أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية، فقد بلغ حجم المخصصات المالية المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2023 لكل من وظيفة الحماية الاجتماعية، والنظام العام وشؤون السلامة العامة، والتعليم، والصحة والشؤون الاقتصادية نحو (2.3) مليار دينار، (1.6) مليار دينار، (1.4) مليار دينار، (1.2) مليار دينار، (0.7) مليار دينار على الترتيب، وذلك سعياً لإيجاد بيئة اجتماعية واقتصادية وصحية آمنة للمواطنين.

ثامناً: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

تعتبر الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي احدى الأدوات التي تمكن الحكومة من تنفيذ الالتزامات والتوصيات وخطط العمل المرتبطة بالاستجابة للنوع الاجتماعي والتي تعنى برصد المخصصات المالية اللازمة لاحتياجات النوع الاجتماعي بما فيها المرأة والطفل والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وقد واصلت دائرة الموازنة العامة وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة عملية تعميق تطبيق نهج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل في عمل الدائرة بالتعاون مع شركائها في هذا المجال، حيث تم عقد عدة دورات تدريبية لبناء قدرات موظفي الدائرة وموظفي الوزرات والدوائر والوحدات الحكومية المعنيين وذلك بالتعاون مع مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة (PFMA) الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID).

وقد تم عقد ورشات عمل بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) لصياغة خطة عمل حول تنفيذ مؤشرات برنامج قرض دعم سياسة قطاع المالية العامة بالاستجابة للنوع الاجتماعي من خلال الموازنة العامة (DPL) الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

واستمراراً للجهود المبذولة لدراسة تطبيق تصنيف النوع الاجتماعي (Gender Classifier) أو ما يعادله، فقد تم عقد اجتماع للجنة الفنية المكونة من ممثلين عن دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية/ GFMIS واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) بحضور هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) للخروج بتصور حول موضوع التصنيف للنوع الاجتماعي.

وبهدف مأسسة التعاون المشترك بين الدائرة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) بشكل مستمر في مجال النوع الاجتماعي وخاصة تعزيز تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (GRB) ولتعزيز الخبرات وبناء القدرات في هذا المجال فقد تم اعداد وتوقيع مذكرة تفاهم (MOU) من قبل الطرفين لهذه الغاية.
ولمواكبة التطورات والتجارب الحديثة في مجال الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (GRB)، قامت دائرة الموازنة العامة من خلال فريق عمل النوع الاجتماعي في الدائرة بالتعاون مع مشروع إدارة المالية العامة (PFMA) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتحديث وتضمين نماذج اعداد الموازنة لعام 2023 الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب والاشخاص ذوي الإعاقة على مستوى الفصل والنتائج المتوقع تحقيقها من تلك الأولويات، كما تم تطوير واعتماد منهجية جديدة لاحتساب مخصصات النوع الاجتماعي (المرأة والطفل) في موازنة عام 2023.
بالإضافة الى ذلك فقد تم تضمين بلاغ رقم (21) لسنة 2022 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023، الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ أنثى) والطفل عند تحديد مؤشرات الأداء المرتبطة بخططها الاستراتيجية وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وبما يضمن قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن موازناتهم.

تاسعاً: متابعة متطلبات التعاون الدولي

متابعة متطلبات تحقيق برامج المؤسسات الدولية الاصلاحية والموجهة لدعم الموازنة العامة، إذ تم في عام 2022 متابعة العديد من برامج الدعم المالي والفني المقدمة من مجلس التعاون الخليجي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والحكومة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والحكومة الايطالية، والوكالة الفرنسية للتنمية وغيرها من الجهات الدولية الاخرى.

عاشراً: تعزيز مبدأ الشفافية في شؤون الموازنة العامة

لاحقاً للمشاركة في استبيان مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) لعام 2021 الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) في واشنطن من خلال مراجعة وابداء الملاحظات على النتائج الأولية للتقييم، تم اطلاق النتائج في عام 2022 اذ حصل الأردن على نتيجة 61 بالمائة في معيار شفافية الموازنة (Transparency) ضمن مسح مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) لعام 2021 الذي أجرته المنظمة والذي يتم اجراءه مره كل سنتين، محافظاً بذلك على نفس نتيجة المسح السابق الذي أجرته المنظمة في عام 2019، حيث احتل الأردن بهذه النتيجة المرتبة الاولى على مستوى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، كما احتل المرتبة 32 من بين الدول

المشاركة في المسح والبالغ عددها 120 دولة لعام 2021، وقد حافظ الأردن على موقعه في نتائج المسح من خلال الاستمرار بعملية التطوير والتحسين على اجراءات اعداد الموازنة العامة.

- اصدار وثيقة "دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2022" بهدف تقوية قنوات الاتصال وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، وتعزيز المشاركة الواعية في شؤون الموازنة العامة. وتعبر الوثيقة عن التزام الدائرة بتعزيز الشفافية حول حجم وهيكل ايرادات الدولة ونفقاتها، اضافة الى تعزيز أطر التواصل بين الدائرة من جهة والمواطن الأردني من جهة أخرى وتمكينه من الوصول الى أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة والتي من شأنها ان تتيح له التعرف على حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الاقتصادية والخدمات العامة التي لها مساس مباشر بحياة المواطن اليومية، وبما يفضي الى تحقق الفهم الكامل للمواطن حول مصادر الاموال العامة واوجه انفاقها.
- وبهدف اضفاء المزيد من الشفافية على عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، فقد تم نشر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023 على الموقع الإلكتروني للدائرة ليتسنى للجميع الاطلاع عليه وابداء الملاحظات حوله.
- وحرصا من الدائرة على تلبية حق الانسان في المعرفة وانسجاماً مع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 فقد قدمت الدائرة خدمات مباشرة لباحثين وأكاديميين وصحفيين وتم تدريب العديد من طلبة الجامعات على عمليات إعداد الموازنة وتنفيذها.

حادي عشر: اللامركزية المالية

استمراراً للجهود التي تبذلها دائرة الموازنة العامة لمتابعة وتطوير إجراءات إعداد موازنات المحافظات ومتابعة تنفيذها، وفي ضوء صدور قانون الإدارة المحلية رقم (22) لعام 2021 وما تضمنه من بعض التغييرات المتعلقة بإعداد موازنات المحافظات ومتابعة تنفيذها، فقد قامت الدائرة وبالتعاون مع برنامج اللامركزية والمساءلة والنزاهة على المستوى المحلي والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الممول من الاتحاد الأوروبي بتحديث وتعديل أسس ومعايير معادلة احتساب سقوف موازنات المحافظات وتحديث دليل إجراءات إعداد موازنات المحافظات الذي تم إعداده لأول مره في عام 2018 وتم نشره على الموقع الالكتروني للدائرة ليمثل وثيقة إرشادية تسترشد بها المحافظات عند إعداد مشاريع موازناتها واقرارها ومتابعة تنفيذها.

وانسجاماً مع الدور المهم لدائرة الموازنة العامة في مجال اللامركزية المالية، فقد شاركت الدائرة في الورشات التعريفية التوعوية للمجالس التنفيذية في المحافظات ومجالس المحافظات التي نظمتها وزارة الداخلية ووزارة الإدارة المحلية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حول التخطيط الإستراتيجي وإعداد وإقرار موازنات المحافظات في ظل قانون الإدارة المحلية، والتي هدفت الى بناء قدرات المجالس التنفيذية

ومجالس المحافظات وتوضيح مهامهم ومسؤولياتهم، إضافة إلى تعريفهم بأسس ومعايير احتساب سقوف موازنات المحافظات، والإطار الزمني لمراحل إعداد الموازنة العامة وآلية إعدادها وتنفيذها.

ثاني عشر: إعداد التقرير السنوي

إعداد التقرير السنوي السابع عشر لعام 2021، ويعرض التقرير الدور التنموي للموازنة العامة، ولمحة حول استراتيجية دائرة الموازنة العامة ودورها في إدارة الموازنة العامة للدولة والخدمات التي تقدمها الدائرة. كما تم من خلال هذا التقرير إطلاع الجمهور على إنجازات دائرة الموازنة العامة المتحققة خلال عام 2021 وتطلعات الدائرة المستقبلية للسنوات القادمة.

ثالث عشر: ترجمة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية

ترجمة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022 إلى اللغة الإنجليزية ونشرهما على الموقع الالكتروني للدائرة، وبدء العمل على ترجمة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023، وذلك حرصاً من دائرة الموازنة العامة على اطلاع شركائها الخارجيين على محتوى القانون.

رابع عشر: الحوسبة

- المتابعة والاشراف فنياً على ادخال بيانات قانون الموازنة العامة واصداره باللغتين العربية والانجليزية.
- تطوير برمجية جديدة لإصدار قانون الموازنة العامة حسب القطاعات والهيكلية الجديدة.
- البدء بتحديث قواعد البيانات اوراكل (شاشات وتقارير) من 6i الى 12c.
- المتابعة والإشراف فنياً على إدخال بيانات نظام التشكيلات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واصداره.
- المتابعة والاشراف على تطبيق وصف وتصنيف الوظائف الخاص بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- إصدار تقارير خاصة بمشروع قانون الموازنة العامة للإدارة العليا لغايات مناقشات مجلس الأمة.
- العمل على تزويد المديريات في الدائرة بأية بيانات وجداول لها علاقة بطبيعة عمل الدائرة.
- المشاركة في اعداد الحساب الختامي للوحدات الحكومية بالتعاون مع وزارة المالية.
- الاستمرار في تقديم الدعم الفني لموظفي الدائرة من خلال صيانة الخوادم الرئيسية واجهزة الحاسوب والشبكة وتوابعها ومتابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS.

- المســـاهمة في دراســـة احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية من أجهزة الحاســـوب وتوابعها من خلال المشاركة في لجنة الشراء الخاصة بأجهزة الحاسوب في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- توفير جميع متطلبات أمن وســـرية المعلومات وحمايتها من خلال تطبيق (الجدار النـاري ، مضـــاد الفايروسات، سياسة كلمات المرور المعقدة ، التحكم في تحديد الصلاحيات على الأنظمة والشبكة).
- متابعة وتطوير الموقع الالكتروني الخارجي للدائرة.
- المتابعة والاشراف فنياً على عمليات تنفيذ الموازنة (اوامر مالية، حوالات، مناقلات، مواقف مالية).
- تحميل بيانات الموازنة على ملف اكسل لغايات مشروع GFMIS.
- تحميل بيانات التشكيلات على ملف اكسل لغايات نظام الموارد البشرية في ديوان الخدمة المدنية.
- متابعة وتطوير الأنظمة التالية فنيا : (متابعة إنفاق موازنات المحافظات والوحدات الحكومية ، شـــؤون الموظفين والرواتب ، الأرشفة ، المشتريات واللوازم ، تتبع المركبات ، الاستبانات ، فواتير الخلويات).
- إنشاء وتطوير نظام جديد خاص (بالإجازات والمغادرات).
- إنشاء وتطوير نظام جديد خاص (بمراقبة الدوام).

خامس عشر: الرقابة الداخلية (مالية وادارية وفنية)

- اعداد دليل إجراءات التدقيق وخطة العمل الرقابية سنوياً.
- اعداد تقارير رقابية شهرية وسنوية ورفعها إلى معالي وزير المالية حسب الاصول.
- رفع التقارير الرقابية لعطوفة المدير العام ومعالجة انحرافات الأداء ومتابعة تصويبها إن وجدت.
- إجراء الزيارات الرقابية الفجائية على كافة اقســـام مديرية الشـــؤون المالية والادارية وبيان الاخطاء في حال وجودها والية تصويبها.
- اعداد خطة الانجاز السنوية ومؤشرات قياس الاداء لوحدة الرقابة الداخلية.

سادس عشر: تطوير الأداء المؤسسي

- اعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة 2023-2025.
- اعداد دليل التغييرات على وثائق اعداد الموازنة للعام 2023.
- اعداد أسس انتقال الموظفين من فئة /وظيفة إلى فئة /وظيفة أخرى.
- اعداد نموذج لتقييم الموظفين المتدربين الذين يرغبون بالانتقال إلى فئة/وظيفة أخرى.

- اعداد نموذج للتقييم الشهري للموظفين.
- المساهمة في اعداد ومراجعة خطط العمل السنوية لمديريات ووحدات الدائرة للتأكد من انسجامها مع الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية وذلك بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية في الدائرة متضمنة مؤشرات الأداء الاستراتيجية ومؤشرات أداء العمليات والمخاطر المحتملة.
- اعداد تقارير تقدم سير العمل بالخطة الاستراتيجية وخطط العمل السنوية متضمنة نتائج قياس مؤشرات الأداء ونسب الإنجاز الخاصة لكل مديرية ووحدة في الدائرة والتوصيات المناسبة وتعميمها على الموظفين.
- مراجعة منهجيات العمل بناء على الخبرات المتراكمة في الدائرة واعداد إصدارات جديدة وتعميمها على الموظفين وتوثيقها على النظام المحوسب وقياس كفاءة وفاعلية عمليات الدائرة.
- اعداد دليل التخطيط الاستراتيجي الخاص بدائرة الموازنة العامة (يتضمن خطوات مراجعة وتطوير الخطة الاستراتيجية وخطط عمل المديريات والوحدات، وكذلك إجراءات المتابعة والتقييم).
- تنفيذ المسوحات السنوية للدائرة متضمنة قياس رضا الموظفين ومتلقي الخدمة والشركاء والموردين وتقييم كفاءة وفاعلية الأنظمة العاملة وقياس مدى الرضا عن كفاءة أجهزة الحاسوب وتوابعها وتقييم سياسة أمن وحماية المعلومات، من أجل تقصي احتياجاتهم وتحديد مستوى رضاهم ومواطن القوة والضعف والوقوف على فرص التحسين للعمل عليها بشكل مستمر وبالتالي تحقيق متطلبات وتوقعات متلقي الخدمة والشركاء والموظفين.
- إدارة ومتابعة شكاوى وملاحظات واستفسارات متلقي الخدمة وتوفير الردود عليها بالتنسيق مع المعنيين بالسرعة الممكنة من خلال منصة بخدمتكم الحكومية الذي تم إطلاقها من قبل رئاسة الوزراء في عام 2018.
- توفير الردود على كتب إبداء الرأي بالخطط الاستراتيجية للوزارات والدوائر الحكومية وقياس رضا الشركاء.

سابع عشر: الشؤون الإدارية والمالية

- متابعة وتنفيذ موازنة الدائرة لعام 2022.
- متابعة وتنفيذ جدول تشكيلات الدائرة لعام 2022.
- اعداد مشروع موازنة الدائرة لعام 2023.
- التحضير لإعداد مشروع جدول تشكيلات الدائرة لعام 2023.
- طباعة وتوزيع نسخ من قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية ونظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- اعتماد نظام تراسل لكافة المراسلات الواردة والصادرة إلى الدائرة.

- اعداد وصرف مستندات نفقات الدائرة خلال عام 2022.
- حماية أصول الدائرة والمحافظة عليها وتأمين الصيانة اللازمة لها.
- متابعة وتجديد (30) عقد خلال عام 2022 والتي تلبي احتياجات الدائرة.
- العمل على نظامي المستودعات ونظام المخزون الحكومي فيما يخص المستهلكات وصرف العهدة.
- العمل على نظام (GFMIS) فيما يخص صرف نفقات الدائرة.
- اعداد خطة عمل سنوية على مستوى مديرية الشؤون الادارية والمالية.
- المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة من خلال مشاركة الدائرة بنحو (33) دورة تدريبية وورش عمل داخلية وخارجية خلال عام 2022، وذلك لتنمية مهارات الموظفين وتعزيز قدراتهم للقيام بالمهام والواجبات الموكولة إليهم على أكمل وجه وذلك على النحو التالي:

الدورات التدريبية وورش العمل الداخلية والخارجية لعام 2022

الرقم	عنوان الدورة	الجهة المنظمة	عدد الموظفين	الفترة
1	ربط الأداء الفردي بالاداء المؤسسي	معهد الإدارة العامة	2	2022/10/25-24
2	إدارة التغيير	معهد الإدارة العامة	3	2022/5/19-16
3	التمكين	معهد الإدارة العامة	3	2022/(9/1- 8/29) 2022/10/6-3
4	إدارة المخاطر والازمات	معهد الإدارة العامة	1	2022/9/22-19
5	النوع الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق في المؤسسات الحكومية	USAID	4	2022/3/29-27
6	مهارات تخطيط وتنظيم العمل	معهد الادارة العامة	2	2022/(9/1 -8/29)
7	الأمن السيبراني	معهد الادارة العامة	7	2022/10/19-18
8	الاتصال والتواصل الفعال	معهد الادارة العامة	4	2022/6/16-12 2022/9/8-4
9	Gender Empowerment Now	UN Women	1	2022/(6/20 – 4/5)
10	البرنامج التدريبي لتدريب المدربين	USAID	13	2022/12/8-4
11	Oracle Application Express Developing Web Application	ITCC	1	2022/12/27-4
12	الاتجاهات الحديثة في اعداد وتنفيذ الموازنة الموجهة بالنتائج	المنظمة العربية للتنمية الادارية	2	2022/10/26-25
13	المهارات الإدارية المتكاملة	معهد الإدارة العامة	3	2022/5/19-15
14	توجيه الموظف الجديد	معهد الإدارة العامة (عن بعد)	1	2022/5/30-16
15	تأهيل وتطوير شاغلي وظيفة مدير	معهد الإدارة العامة	1	2022/(9/13 – 8/23)
16	تقييم الأثر الاقتصادي	USAID	1	2022/8/24-22

الرقم	عنوان الدورة	الجهة المنظمة	عدد الموظفين	الفترة
17	الإدارة النقدية	صندوق النقد الدولي (الكويت)	2	2022/12/15-12
18	الاقتصاد الكلي والتغير المناخي- علم، اقتصاد، سياسات MCCx- SEP	صندوق النقد الدولي (عن بعد)	1	2022/5/18-17
19	شفافية المالية العامة	صندوق النقد الدولي (عن بعد)	1	2022/6/9-6
20	النمو الشامل والتغير المناخي - IGX CC	EDX (عن بعد)	1	2022/7/13-12
21	Series of SDG Webinars for the Arab Region	UNESCO (عن بعد)	1	2022/5/11-9
22	مهارات الاتصال الاستراتيجي والتواصل الفعال	غرفة تجارة عمان	1	2022/8/24-22
23	Budget Accounting& Financial Management in Government Sector	الهند	1	2022/(11/18 – 10/31)
24	Public Financial Management	البرنامج التدريبي الهولندي في دبي	2	2022/3/18-14
25	Public Financial Management	البرنامج التدريبي الهولندي في تونس	2	2022/5/13-9
26	Public Financial Management	البرنامج التدريبي الهولندي في المغرب	1	2022/(11/4-10/31)
27	Public Financial Management	هولندا	1	2022/9/23-19
28	مهارات تحليل وعرض البيانات	معهد الإدارة العامة	1	2022/(8/4 -7/31)
29	تحليل البيانات باستخدام برنامج ذكاء الاعمال	غرفة تجارة عمان	1	2022/8/17-15
30	ورشة تمكين الموارد البشرية	ديوان الخدمة المدنية (عن بعد)	1	2022/3/15-14
31	ورشة حزم المنافع الأساسية	ادارة التأمين الصحي	1	2022/3/8-7
32	رسم السياسات وصنع القرار	معهد الإدارة العامة (عن بعد)	1	2022/12/22-19
33	المهارات الاحترافية في تطبيقات اكسل	غرفة تجارة عمان	1	2022/2/28-26

آلية إعداد الموازنة العامة

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، ومنذ عام 2008 بدأت دائرة الموازنة العامة بالعمل على ربط عملية اعداد الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي وذلك من خلال تبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن الإطار المالي متوسط المدى.

وبموجب مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج تطلب دائرة الموازنة العامة سنوياً من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تحديد **رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بها** على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج، على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية ومع الأهداف الوطنية للدولة.

تم إحداث تغييرات جديدة انعكست على وثائق مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023 ومن ضمنها اعداد مشروع القانون على مستوى القطاعات لمواكبة المفاهيم المعاصرة في اعداد الموازنة وتنفيذها وبما يتماشى مع التطورات الحاصلة على الصعيدين الفني والتشريعي حيث تم إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023 متضمناً موازنات الدوائر والوحدات الحكومية استجابةً للتعديلات الدستورية على المادة (1/112)، كما تم العمل على تعزيز آلية استجابة الموازنة العامة بشكل أكبر لتلبية احتياجات النوع الاجتماعي والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والتغير المناخي، مع التركيز على تحديد الأولويات القطاعية كخارطة طريق لتنفيذ المستهدفات القطاعية والوطنية وصولاً لتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وبما ينعكس ايجاباً على مستوى معيشتهم.

ويغطي الإطار المالي متوسط المدى لقانون الموازنة العامة ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات، وبما يمكّن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم ومستقر، ويتم تصنيف هذه البنود وفقاً لخارطة حسابات تتوافق مع المعايير الدولية، حيث تتضمن تصنيفات متعددة **جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية وبرامج** تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي احتياجات الجهات الرسمية والخاصة. وتجدر الاشارة الى انه طرأ العديد من التطورات على الجدول الزمني السنوي لمراحل إعداد الموازنة العامة الذي يمكن ايجازه على النحو التالي:

الجدول الزمني لمراحل اعداد الموازنة

التطلعات المستقبلية

أولاً: تعزيز المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة من خلال ما يلـي:

- المساهمة في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام.
- المساهمة في توجيه وضبط الإنفاق العام وفقاً للأولويات الوطنية.
- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي.
- الحفاظ على مستوى آمن لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الاستمرار في العمل على تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الانفاق العام وذلك من خلال ما يلي:

- تفعيل نظام المتابعة والتقييم لآداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام.
- تحسين موقع الأردن عالمياً في مجال شفافية الموازنة.

ثالثاً: بذل المزيد من الجهود في مجال تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات من خلال العمل على ما يلي:

- مراجعة أسس ومعايير تحديد سقوف موازنات المحافظات الرأسمالية بما يتناسب مع المستجدات المتعلقة في التشريعات ذات العلاقة باللامركزية.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات لضمان توجيهه بشكل يؤدي الى تعزيز الجانب التنموي في المحافظات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

رابعاً: العمل على رفع كفاءة الاداء المؤسسي للارتقاء بمستوى أداء الدائرة من خلال ما يلي:

- تحسين الخدمات.
- رفع كفاءة الموارد البشرية.
- تحسين بيئة العمل الداخلية.
- دعم ثقافة الإبداع والابتكار في الدائرة.

مفاهيم مستخدمة

الفصـــــــــــل :	الدائرة أو الوحدة الحكومية التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.
الدائرة الحكوميـــة:	أي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة أو مؤسسة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.
الوحدة الحكوميـــة :	أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو شركة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.
الموازنـة العامـــة :	خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.
السنة الماليـــــة :	السنة التي تبدأ في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.
الواردات (الإيرادات):	جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي اموال اخرى ترد للخزينة العامة او لأي وحدة حكومية.
النفقـــــــــات :	المبالغ المخصصة ضمن موازنات الفصول لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة، وفقاً للتصنيف الاقتصادي المعتمد للنفقات.
الموازنـــــــة الموجهة بالنتائـج :	المنهجية المستخدمة في اعداد قانون الموازنة العامة والتي بموجبها تقوم الفصـــول بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وانشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على ان تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وان تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الفصول لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.
الإطـــار المالـــي متوسط المـــدى :	: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والمستندة إلى توقعات الاقتصـــاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضـــيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
إطـــار الإنفـــاق متوسط المـــدى :	الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للفصول خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين.
جدول التشكيـــلات :	مجموعة الوظائف والفئات والدرجات والرواتب المحددة لكل منها في نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، ويستثنى من الوحدات الحكومية الشركات المملوكة للحكومة.
خارطة الحسابـــات :	مجموعة من التصـنيفات المتسـقة والمناسـبة لمعاملات النظام المالي الحكومي تتضـمن التصـنيف الوظيفي والاقتصادي والتنظيمي والبرامجي والتمويلي والجغرافي للبيانات المالية الحكومية.
المتابعة والتقييـــــــم:	متابعة مؤشـرات الأداء وقياسـها على مسـتوى الأهداف الاسـتراتيجية والبرامج في قانون الموازنة العامة للتأكد من تحقيقها للنتائج المستهدفة.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1)

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2022			
(بالدينار)			
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الإيرادات		النفقات
8,064,000,000	الإيرادات المحلية	9,106,590,000	النفقات الجارية
6,089,000,000	الإيرادات الضريبية	2,655,501,000	الجهاز المدني
1,975,000,000	الإيرادات غير الضريبية	1,478,450,000	الجهاز العسكري
		1,367,475,000	جهاز الأمن والسلامة العامة
		3,605,164,000	النفقات الاخرى
848,000,000	المنح الخارجية	1,655,000,000	التقاعد والتعويضات
		1,428,000,000	فوائد الدين العام
		60,000,000	دعم القمح والأعلاف
		20,164,000	دعم الوحدات الحكومية
		79,000,000	المعالجات الطبية
		70,000,000	دعم الجامعات الأردنية الحكومية
		241,000,000	المعونة النقدية المتكررة
		52,000,000	تسديد التزامات سابقة
		1,546,392,000	النفقات الرأسمالية
		614,256,000	مشاريع مستمرة
		593,945,000	مشاريع قيد التنفيذ
		338,191,000	مشاريع جديدة
8,912,000,000	مجموع الايرادات العامة	10,652,982,000	مجموع النفقات العامة
1,740,982,000	عجز الموازنة		

موازنة التمويل			
المبلغ	المصادر	المبلغ	الاستخدامات
44,210,000	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	1,740,982,000	تسديد عجز الموازنة
1,197,517,000	قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة	431,138,226	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
1,659,060,000	إصدار سندات اليورو وسندات محلية بالدولار	1,659,060,000	اطفاء سندات اليورو وسندات محلية بالدولار
4,643,792,000	القروض الداخلية	221,645,000	سلف وزارة المالية لسلطة المياه
		125,000,000	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة على سلطة المياه
		205,782,774	اقساط قروض معالجة المتأخرات الحكومية
		3,160,971,000	اطفاءات الدين الداخلي
7,544,579,000	المجموع	7,544,579,000	المجموع

جدول رقم (2)

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2018 - 2022

(بالدينار)

البيـــــــــــان	فعلي 2018	فعلي 2019	فعلي 2020	فعلي 2021	إعادة تقدير 2022
الإيرادات المحلية	6,944,940,125	6,965,863,406	6,238,048,694	7,324,868,330	7,938,204,000
الإيرادات الضريبية	4,535,580,153	4,680,718,032	4,958,566,491	5,626,874,165	5,937,000,000
الإيرادات غير الضريبية	2,409,359,972	2,285,145,374	1,279,482,203	1,697,994,165	2,001,204,000
المنح الخارجية	894,739,772	788,447,226	790,859,602	803,308,662	796,000,000
الايرادات العامة	7,839,679,897	7,754,310,632	7,028,908,296	8,128,176,992	8,734,204,000
النفقات الجارية	7,619,591,054	7,897,212,249	8,388,481,070	8,720,604,888	9,072,471,000
الجهاز المدني	2,029,265,881	2,216,553,397	2,343,627,826	2,474,861,562	2,622,039,000
الجهاز العسكري	1,308,500,000	1,358,000,000	1,390,359,000	1,429,588,000	1,478,450,000
جهاز الأمن والسلامة العامة	1,105,000,000	1,186,555,000	1,245,318,000	1,320,050,000	1,367,475,000
النفقات الأخرى	3,176,825,173	3,136,103,852	3,409,176,244	3,496,105,326	3,604,507,000
التقاعد والتعويضات	1,331,836,003	1,369,900,001	1,570,446,477	1,604,999,000	1,655,000,000
فوائد الدين العام	1,004,419,227	1,113,383,153	1,243,360,605	1,403,413,427	1,428,000,000
شبكة الامان الاجتماعي/الدعم النقدي لمستحقيه	161,130,000	0	0	0	0
دعم الأعلاف	55,693,611	0	0	0	0
الدعم بما فيه الدعم النقدي ودعم الأعلاف	0	160,000,000	113,121,660	0	0
دعم القمح والاعلاف	0	0	0	55,000,000	60,000,000
دعم الوحدات الحكومية	122,492,151	21,058,000	18,901,166	20,189,450	19,507,000
المعالجات والإعفاءات الطبية	86,109,878	111,124,956	95,866,574	74,994,670	79,000,000
دعم الجامعات الأردنية الحكومية	62,522,199	64,237,656	79,999,999	69,484,430	70,000,000
المعونة النقدية المتكررة	100,999,000	123,600,000	145,486,563	184,374,349	241,000,000
تسديد التزامات سابقة	251,623,104	172,800,086	141,993,200	83,650,000	52,000,000
النفقات الرأسمالية	947,711,358	915,482,465	822,845,011	1,138,215,611	1,487,529,000
النفقات العامة	8,567,302,412	8,812,694,714	9,211,326,081	9,858,820,499	10,560,000,000
العجز / الوفر بعد المنح	-727,622,515	-1,058,384,082	-2,182,417,785	-1,730,643,507	-1,825,796,000
نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.4%-	3.3%-	7.0% -	5.3 %-	5.3 %-
العجز / الوفر قبل المنح	-1,622,362,287	-1,846,831,308	-2,973,277,387	-2,533,952,169	-2,621,796,000
نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي	5.4%-	5.8%-	9.6%-	7.8 %-	7.6 %-

جدول رقم (3)

الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022

(بالدينار)

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الإيرادات		**النفقات**
645,963,000	ايرادات بيع السلع والخدمات	**980,613,000**	**النفقات الجارية**
73,556,000	ايرادات دخل الملكية	316,185,000	تعويضات العاملين
19,036,000	الايرادات المختلفة	486,901,000	استخدام السلع والخدمات
26,439,000	دعم حكومي	153,055,000	فوائد القروض الداخلية والخارجية
95,146,000	المنح الخارجية	24,472,000	النفقات الأخرى
		473,708,000	**النفقات الرأسمالية**
		327,287,000	تمويل داخلي *
		6,275,000	دعم حكومي
		45,000,000	قروض خارجية
		95,146,000	منح خارجية
860,140,000	**مجموع الايرادات**	**1,454,321,000**	**مجموع النفقات**
594,181,000	**صافي العجز قبل التمويل**		

موازنة التمويل المجمعة

المبلغ	المصادر	المبلغ	الاستخدامات
93,829,000	مجموع الوفر قبل التمويل	688,010,000	مجموع العجز قبل التمويل
45,000,000	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	502,214,000	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة
924,434,000	مسحوبات القروض الداخلية	56,533,000	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
428,269,000	استخدام احتياطيات لتسديد التزامات	29,159,000	تحويل فائض الوحدات الحكومية للخزينة
236,246,000	أخرى	451,212,000	احتياطيات لتسديد التزامات
		650,000	أخرى
1,727,778,000	**المجموع**	**1,727,778,000**	**المجموع**

* تشمل النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات الذاتية و/أو الإحتياطيات و/أو القروض الداخلية.

جدول رقم (4)

الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2018 - 2022

بالدينار

البيـــــــــــان	فعلي 2018 *	فعلي 2019	فعلي 2020	فعلي 2021	إعادة تقدير 2022
الايـــــــــــرادات					
الضرائب على الدخل والارباح	5,064,128	3,664,352	2,615,566	6,844,144	5,700,000
الضرائب على السلع والخدمات	2,581,919	3,006,568	1,865,531	2,121,747	2,750,000
المنح الخارجية	23,866,015	26,421,540	17,456,175	21,506,175	63,313,000
دعم حكومي	149,616,796	26,303,000	24,501,166	25,959,450	25,782,000
ايرادات دخل الملكية	80,066,073	58,682,274	68,054,293	55,852,277	69,390,000
ايرادات بيع السلع والخدمات	1,153,565,245	1,201,624,652	1,014,623,963	813,970,817	778,536,942
الايرادات المختلفة	6,391,573	9,117,605	7,960,246	6,318,785	8,276,000
مجموع الايرادات	**1,421,151,749**	**1,328,819,991**	**1,137,076,940**	**932,573,395**	**953,747,942**
النفقـــــــــــات					
النفقـــــــات الجـــاريـة					
الرواتب والاجور والعلاوات	371,084,135	257,715,739	273,563,339	277,040,694	272,413,000
مساهمات الضمان الاجتماعي	37,920,114	26,312,865	28,258,345	25,921,635	26,631,000
استخدامات السلع والخدمات	542,914,023	565,466,000	419,938,409	434,912,691	468,377,000
الفوائد الخارجية	26,026,525	24,231,634	14,332,067	25,299,920	32,720,000
الفوائد الداخلية	150,084,876	150,782,897	126,198,127	106,529,676	102,540,000
الاعانات لمؤسسات عامة غير مالية	3,455,118	1,365,527	974,994	942,063	1,325,000
التقاعد والتعويضات	6,397,898	8,681,896	12,485,872	6,794,715	4,765,000
نفقات اخرى متنوعة	22,085,233	14,340,935	14,477,323	15,013,098	17,152,000
اصول ثابتة	391,517	1,074,219	538,622	589,437	890,000
مجموع النفقات الجارية	**1,160,359,439**	**1,049,971,712**	**890,767,098**	**893,043,929**	**926,813,000**
النفقات الرأســـــمالية					
رأسمالية - تمويل داخلي	402,958,482	346,311,042	252,704,939	257,831,096	303,307,000
رأسمالية - دعم حكومي	26,668,494	5,238,928	5,600,000	5,402,018	6,275,000
رأسمالية - قروض خارجية	55,326,978	44,079,583	19,296,584	28,595,000	37,250,000
رأسمالية - منح	23,866,015	26,421,540	17,456,175	15,465,789	63,313,000
مجموع النفقات الرأسمالية	**508,819,969**	**422,051,093**	**295,057,698**	**307,293,903**	**410,145,000**
اجمالي النفقات	**1,669,179,408**	**1,472,022,805**	**1,185,824,796**	**1,200,337,832**	**1,336,958,000**
صافي العجز / الوفر قبل التمويل	**-248,027,659**	**-143,202,814**	**48,747,856-**	**267,764,437-**	**383,210,058-**
موازنة التـــــــمويل المجمعة					
الاستخدامـــــــــات					
تسديد العجز قبل التمويل	439,594,450	274,403,128	256,232,133	399,012,944	556,516,000
تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة	254,390,410	389,447,841	337,518,825	360,985,278	502,242,000
تسديد اقساط القروض الخارجية المستحقة	110,023,005	39,982,330	26,965,634	29,195,585	56,533,000
تحويل فائض الوحدات الحكومية للخزينة	108,083,841	58,466,152	14,518,375	107,790,476	29,250,000
تحويل دعم حكومي غير مصروف للخزينه	3,718,898	416,810	323,064	1,254,722	2,200,000
تحويل الى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	0	0	19,030,090	13,044,967	14,000,000
ردیات ایرادات سنوات سابقة وذمم	297,487	0	0	0	0
احتياطات لتسديد التزامات	325,379,295	304,670,197	468,928,936	403,536,800	104,912,000
تسديد التزمات	237,165,622	120,452,231	26,011,738	69,200,011	716,000
توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية	1,883,684	0	0	0	0
قروض تمويلية للفئات المستهدفة	4,546,979	0	0	0	0
التزامات غير مسددة	7,387,988	0	0	0	0
سلف	7,751,096	0	0	0	0
اخرى	1,203,251	2,716,887	595,474	671,506	380,107,742
مجموع الاستخدامات	**1,501,426,006**	**1,190,555,576**	**1,150,124,269**	**1,384,692,289**	**1,646,476,742**
المصـــــــــــادر					
وفر الموازنة قبل التمويل	191,566,791	131,200,314	207,484,277	131,248,507	173,305,942
القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	81,277,942	63,892,869	19,296,584	59,750,000	37,250,000
مسحوبات القروض الداخلية	619,591,946	425,380,847	379,285,401	476,696,416	804,472,000
استخدام احتياطيات لتسديد التزامات	322,343,981	296,966,999	302,379,282	466,484,730	403,536,800
امانات وردیات نفقات سنوات سابقة	6,716,862	99,322	5,251,540	4,220,667	0
مطالبات غير مسدده	35,995,272	39,767,434	12,648,528	6,689,123	0
سلفة وزارة المالية	225,528,176	225,851,791	169,641,366	222,501,820	200,912,000
تحويل من شركة تطوير العقبة	0	0	19,030,090	13,044,967	14,000,000
سلف مستحقة	6,688,594	0	0	0	0
اخرى	11,716,442	7,396,000	35,107,201	4,056,059	13,000,000
مجموع المصادر	**1,501,426,006**	**1,190,555,576**	**1,150,124,269**	**1,384,692,289**	**1,646,476,742**
العجز /الوفر بعد التمويل	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

* الفعلي لعام 2018 يشمل الوحدات الحكومية التي تم نقلها الى قانون الموازنة العامة في عام 2019 والبالغ عددها (29) وحدة حكومية.

النفقات الرأسمالية للمحافظات/ اللامركزية
لعام 2022

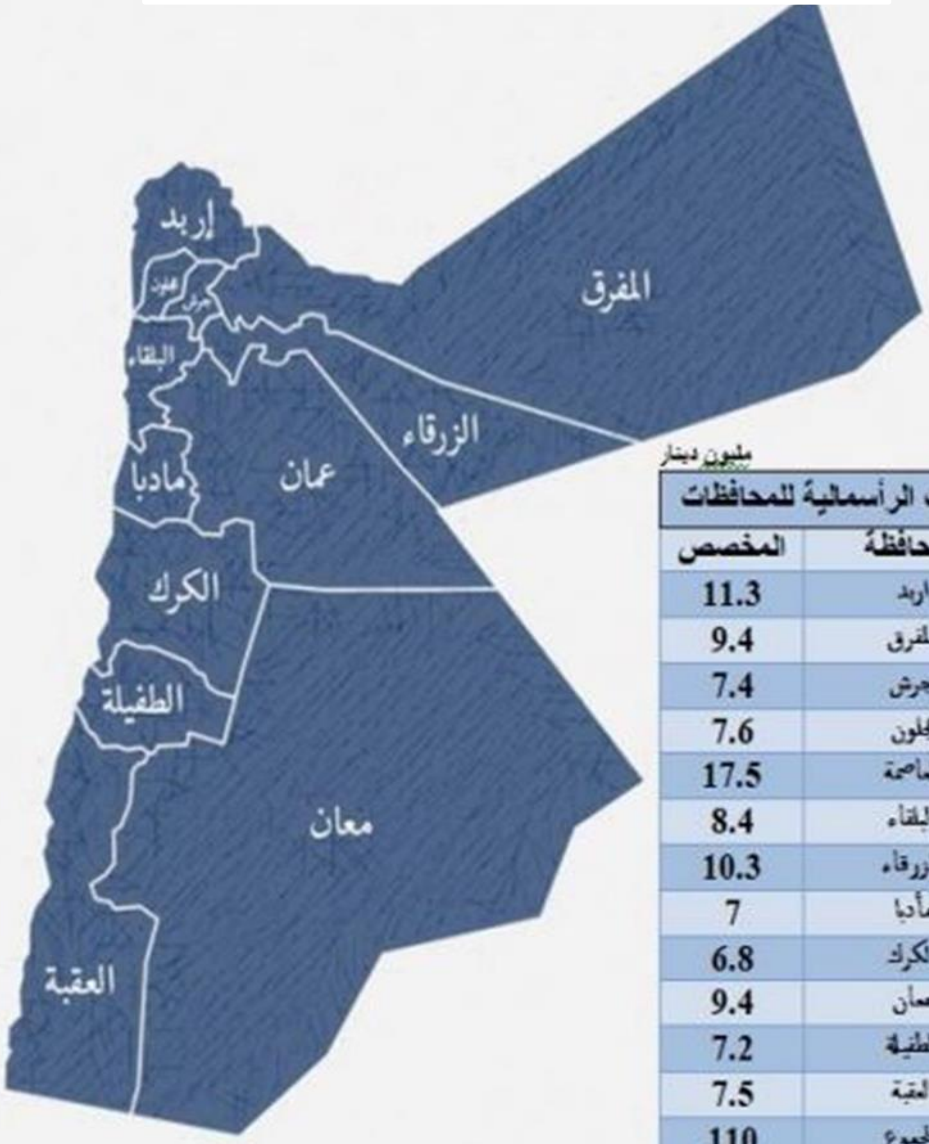

مليون دينار

النفقات الرأسمالية للمحافظات	
المحافظة	المخصص
اربد	11.3
المفرق	9.4
جرش	7.4
عجلون	7.6
العاصمة	17.5
البلقاء	8.4
الزرقاء	10.3
مأدبا	7
الكرك	6.8
معان	9.4
الطفيلة	7.2
العقبة	7.5
المجموع	110

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات المقدرة للوزارات والدوائر الحكومية حسب الأقسام الوظيفية للسنة المالية 2022

الموازنة العامة للعام 2022 حسب الأقسام الوظيفية

مجموع النفقات الجارية والرأسمالية:

10,652,982,000

دينار أردني

(مقدرة)

الخدمات العمومية العامة

النفقات الجارية والرأسمالية:

دينار أردني 2,104,130,000

الدفاع

النفقات الجارية والرأسمالية:

دينار أردني 1,351,847,000

النظام العام وشؤون السلامة العامة

النفقات الجارية والرأسمالية:

دينار أردني 1,570,133,000

الشؤون الاقتصادية

النفقات الجارية والرأسمالية:

دينار أردني 719,898,000

حماية البيئة

النفقات الجارية والرأسمالية:

دينار أردني 21,477,000

الحماية الاجتماعية

النفقات الجارية والرأسمالية:

دينار أردني 2,026,596,000

التعليم

النفقات الجارية والرأسمالية:

دينار أردني 1,282,434,000

الشؤون الدينية والثقافية

النفقات الجارية والرأسمالية:

دينار أردني 213,104,000

الصحة

النفقات الجارية والرأسمالية:

دينار أردني 1,132,899,000

الإسكان ومرافق المجتمع

النفقات الجارية والرأسمالية:

دينار أردني 230,464,000

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات المقدرة للوحدات الحكومية حسب الأقسام الوظيفية للسنة المالية 2022

موازنات الوحدات الحكومية للعام 2022 حسب الأقسام الوظيفية

مجموع النفقات الجارية والرأسمالية:

1,454,321,000

دينار أردني

(مقدرة)

الخدمات العمومية العامة

النفقات الجارية والرأسمالية:

60,601,000 دينار أردني

النظام العام وشؤون السلامة العامة

النفقات الجارية والرأسمالية:

1,528,000 دينار أردني

الشؤون الاقتصادية

النفقات الجارية والرأسمالية:

528,735,000 دينار أردني

حماية البيئة

النفقات الجارية والرأسمالية:

80,807,000 دينار أردني

الشؤون الدينية والثقافية

النفقات الجارية والرأسمالية:

24,588,000 دينار أردني

الصحة

النفقات الجارية والرأسمالية:

178,000,000 دينار أردني

الإسكان ومرافق المجتمع

النفقات الجارية والرأسمالية:

580,062,000 دينار أردني